الأمم المتحدة

A/61/703

الجمعية العامة

Distr.: General
18 January 2007
Arabic
Original: English

الدورة الحادية والستون

البندان ١١ و ١١٣ من جدول الأعمال

منع نشوب الصراعات المسلحة

متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

رسالة مؤرخة ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ موجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لإيطاليا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم، باسم الرئاسة الإيطالية للاتحاد البرلماني الدولي، الموجز والنتائج الرئيسية للاجتماع البرلماني المعقود في ١٣ و ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ في مقر الأمم المتحدة حول موضوع ”منع نشوب الصراعات وبناء السلام: تعزيز الدور الرئيسي الذي تضطلع به الأمم المتحدة“، والذي شمل مساهمات من برلمانيين ذوي خبرة مباشرة في مجال منع نشوب الصراعات وبناء السلام فضلا عن مسؤولين من الأمم المتحدة وأكاديميين (انظر المرفق).

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البندين ١١ و ١١٣ من جدول الأعمال.

(توقيع) السفير الدو **مانتوفاني**
القائم بالأعمال بالنيابة

010207 010207 07-21368 (A)

مرفق الرسالة المؤرخة ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ الموجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لإيطاليا لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالانكليزية والفرنسية]

منع نشوب الصراعات وبناء السلام: تعزيز الدور الرئيسي الذي تضطلع به الأمم المتحدة

الاجتماع البرلماني المعقود في الأمم المتحدة

١٣-١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦

الأمم المتحدة، نيويورك

الموجز والاستنتاجات الرئيسية

عُقد الاجتماع البرلماني لعام ٢٠٠٦ في مقر الأمم المتحدة في نيويورك في ١٣ و ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر وحضره برلمانيون من حوالي ٤٧ بلداً وعدة برلمانات إقليمية. وشارك فيه أيضاً ممثلو بعثات دائمة لدى الأمم المتحدة وكذلك ممثلو منظمات حكومية دولية ومنظمات من المجتمع المدني. وتكون الاجتماع من أربع جلسات، بما فيها ثلاث جلسات مناقشة تفاعلية فحصت مختلف جوانب الموضوع الشامل ”منع نشوب الصراعات وبناء السلام: تعزيز الدور الرئيسي الذي تضطلع به الأمم المتحدة“. وكان من بين المحاورين برلمانيون ذوو خبرة مباشرة في مجال منع نشوب الصراعات وبناء السلام، بالإضافة إلى مسؤولين من الأمم المتحدة وأكاديميين. وجرى تكريس الجلسة الرابعة لمناقشة البعد البرلماني للأمم المتحدة وكيفية تعزيزه.

ملاحظات افتتاحية

السيد بيير فيرديناندو كاسيني، رئيس الاتحاد البرلماني الدولي، افتتح الاجتماع ورحب بالمشاركين. وشدد على أنه، رغم أنه لا يزال هناك العديد من الصراعات الكامنة في العالم والعديد من الحالات التي لا يزال السلام فيها هشاً، فإن نشوب صراع ما ليس حتمياً. فمع الإرادة السياسية والدعم المادي، يمكن نزع فتيل الصراع وإنقاذ عدد لا يحصى من الأرواح. وينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم المساعدة لبناء السلام ومنع نشوب الصراعات. وقال إن القيام بذلك ليس واجباً أخلاقياً فحسب، وإنما هو أيضاً مسألة حس سليم لأن

الصراعات يمكن أن تنتشر إلى بلدان أخرى داخل المنطقة وخارجها. لذلك، لا يمكن تجاهل أي صراع، سواء أكان كبيراً أم صغيراً.

ولاحظ أن الأمم المتحدة قامت بخطوات كبيرة في السنوات الأخيرة في تعزيز قدرتها على المساعدة في منع نشوب الصراعات وبناء السلام، خاصة من خلال إنشاء لجنة بناء السلام الجديدة ومجلس حقوق الإنسان وصندوق الأمم المتحدة للديمقراطية. وقد جددت المنظمة أيضاً جهودها في مجال التنمية بغية التصدي للفقر والاستبعاد الاجتماعي اللذين تضرب جذورهما في عمق الكثير من القلاقل. غير أن التجربة أظهرت أن الأمم المتحدة لا يمكن أن تعمل بمفردها. وينبغي أن يكون لها حلفاء يمكنهم أن يفتحوا مسارات جديدة للحوار والتفاهم وأن يعالجوا مصادر النزاعات داخل المجتمعات المتمزقة. ويحتل البرلمانيون والزعماء السياسيون، الذين يكونون على اتصال مباشر بشعوبهم في بلدانهم المختلفة، موقعاً مثالياً لأداء هذا الدور.

نحن هنا لنتعلم من بعضنا البعض، ولنجد الطريقة التي يمكن بها للأمم المتحدة والبرلمانات دعم بعضها البعض عندما يتعلق الأمر بمنع نشوب الصراعات وبناء السلام.

بيير فيرديناندو **كاسيني**،
رئيس الاتحاد البرلماني الدولي

وقال إن الاجتماع البرلماني لعام ٢٠٠٦ سيوفر فرصة لبحث الطريقة التي يمكن بها للأمم المتحدة والبرلمانات أن تدعم بعضها البعض في مجال منع نشوب الصراعات وبناء السلام، غير أن الاجتماع البرلماني السنوي ما هو إلا مثال واحد من أمثلة التعاون المتزايد بين الأمم المتحدة والاتحاد. وتعمل المنظمتان معاً في جل المجالات التي لها علاقة بالسلام والديمقراطية والتنمية. وهو يرى أن الديمقراطية، مقترنة بالتنمية، هي أحسن تأمين ضد نشوب الصراعات وأفضل ضمان لإحلال سلام دائم.

ورحب باتخاذ الجمعية العامة القرار ٦/٦١ الذي يدعو إلى تحقيق قفزة إلى الأمام في طريقة تشاور الأمم المتحدة والاتحاد مع بعضهما البعض، بما في ذلك الاعتراف الرسمي بالاجتماعات البرلمانية السنوية، والاجتماعات البرلمانية الأخرى المتخصصة التي تُعقد في سياق اجتماعات الأمم المتحدة الرئيسية، بوصفها أحداث مشتركة. ويدعو القرار أيضاً إلى مشاركة وثيقة من جانب الاتحاد في وضع استراتيجيات على نطاق المنظومة لتنظر فيها منظومة الأمم المتحدة بغية ضمان أن توفر البرلمانات دعما أكبر وأكثر اتساقاً لعمل الأمم المتحدة. وسيساعد ذلك المنظمتين على تحسين تنسيق الأنشطة الخاصة بكل منهما وتعزيز دعمهما المتبادل. وسييسر ذلك أيضاً تخطيط الأنشطة المستقبلية على ضوء التوصيات الصادرة عن الاجتماعات البرلمانية السنوية وغيرها من الاجتماعات البرلمانية المتخصصة.

واختتم بقوله إنه يتطلع إلى مناقشة صريحة وبناءة بشأن موضوع منع نشوب الصراعات وبناء السلام تسفر عن توصيات قوية لكل من الأمم المتحدة والبرلمانات.

السيدة هيّا راشد آل خليفة (البحرين)، رئيسة الجمعية العامة، لاحظت أن حضور ذلك العدد الكبير من البرلمانيين من جميع أنحاء العالم يشهد على أهمية الاجتماع. وأشارت إلى أنه خلال مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، التزم زعماء العالم بتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية من خلال الاتحاد. وقالت إن هذا التعاون سيؤدي إلى فهم أكبر للآثار التي تترتب على القرارات الدولية في واقع البلدان. وأضافت أنها ترى أنه ليس هناك مجال يكتسي فيه التعاون أهمية أكبر منه في مجال منع نشوب الصراعات وبناء السلام، ولذلك فإنها ترحب بتركيز الاجتماع على تعزيز دور الأمم المتحدة في هذا المجال. ومضت في كلامها لتلاحظ أن عدة تطورات مشجعة فيما يتعلق بمنع نشوب الصراعات حدثت في السنوات الأخيرة. ومن بين تلك التطورات، ظهور ثقافة جديدة في المنظمة للوقاية بدلاً من رد الفعل. وتتوافر للمنظمة أيضاً في الوقت الحاضر أدوات أفضل لتحديد الصراعات المحتملة ونزع فتيلها، بما في ذلك دور وساطة معزز للأمين العام، ومستوى تنسيق أعلى داخل منظومة الأمم المتحدة، ودعوة أقوى إلى احترام حقوق الإنسان كسبيل لتحقيق التوافق الاجتماعي، والتزام الدول بحماية شعوبها من الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. وعلاوة على ذلك، هناك حالياً إقرار أكبر بالدور المهم الذي تضطلع به المرأة في مجالي منع نشوب الصراعات وحلها على حد سواء.

وفي هذا الصدد، شددت على أهمية قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) المتعلق بالمرأة والسلام والأمن وأشادت بالأمين للجهود التي يبذلها لتعزيز تعميم المنظور الجنساني في الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة. وقالت إنه يسعدها أن تعلن أن الجمعية العامة ستنظم مناقشة مواضيعية غير رسمية بشأن المسائل الجنسانية في أوائل عام ٢٠٠٧. وأهابت بالبرلمانيين أن يبذلوا المزيد من الجهود لتعميم قضايا المرأة وزيادة مشاركتها في العملية السياسية، بما في ذلك وصولها إلى المناصب التي تُشغل عن طريق الانتخابات.

وقالت إنها ترى أن لجنة بناء السلام المنشأة حديثاً ستوفر وسائل لمعالجة مسائل كثيرا ما جعلت البلدان تتزلق من جديد في هوّة الصراعات. وأثنت على الاتحاد للمساعدة التي قدمها في إحدى القضايا الأولى التي عالجتها اللجنة، وهي قضية بوروندي، ولدعمه المتواصل لنشر الديمقراطية كوسيلة لتعزيز السلام والأمن الدائمين. وأضافت تقول إنه لتحقيق نتائج ملموسة، ينبغي لكل أصحاب المصلحة في عملية بناء السلام أن يعملوا معاً بشكل وثيق في إطار شراكة حقيقية تأخذ مصالح ومساهمات كل منهم في الاعتبار. وقالت إنها على اقتناع بأن للبرلمانات دوراً كبيراً تضطلع به في هذه الشراكة.

السيد مارك مالوك براون (نائب الأمين العام للأمم المتحدة)، أدلى ببيان باسم الأمين العام للأمم المتحدة، كوفي عنان، وقال إن الأمين العام يرحب بتزايد مشاركة البرلمانيين في عمل الأمم المتحدة ويسعده بشكل خاص أن الاجتماع البرلماني لعام ٢٠٠٦ يركز على موضوع منع نشوب الصراعات واحتياجات البلدان الخارجة من الصراع. وكان أحد أهداف الأمين العام نقل الأمم المتحدة من ثقافة ردود الفعل إلى ثقافة الوقاية، وقد بدأت بالفعل تترسخ في المنظمة ثقافة وقاية. ويعتبر بناء السلام من المكملات الضرورية لمنع نشوب الصراعات. ومن خلال تأسيس لجنة بناء السلام الحكومية الدولية الجديدة، أنشأت الجمعية العامة ومجلس الأمن آلية مؤسسية مكرسة لمعالجة الاحتياجات الخاصة للبلدان الخارجة من الصراع وتمكينها من إيجاد سبيل دائم للمصالحة والتنمية والسلام. ويكمن التحدي حالياً في استغلال هذه القدرات الجديدة إلى أقصى حد. فامتلاك البلدان للقدرة على بناء السلام أمر ضروري، ومن ثم فإن دور المؤسسات الوطنية من قبيل البرلمانات حاسم للنجاح. وكما يرد في قرار الجمعية العامة ٦/٦١، أن الأمم المتحدة ملتزمة بتعزيز شراكتها مع البرلمانات ومع الاتحاد في كل من المجالات الأساسية التي تنطوي عليها عملية بناء السلام.

وتحدث السيد مالوك براون، باسمه الخاص، فلاحظ أن الأمين العام قام خلال مدة ولايته بمد يده إلى البرلمانيين والمجتمع المدني والشركاء التجاريين، مما يعكس اقتناعه بأن أعضاء الفرع التنفيذي للحكومة لا يمكنهم وحدهم أن يمثلوا تماماً آراء ''شعوب الأمم المتحدة'' كما عنته العبارة الافتتاحية لميثاق الأمم المتحدة. وتحت قيادته، عززت الأمم المتحدة أيضاً بشكل كبير من الدور الذي تضطلع به في مجال حفظ السلام. غير أن الأمين العام أقر بأن حفظ السلام يجب أن يكون مدعوماً ببناء السلام، ومن ثم فإنه أوصى بإنشاء لجنة بناء السلام ومكتب دعم بناء السلام. وشهدت السنوات التي قضاها الأمين العام في منصبه أيضاً تزايد الإرهاب كخطر يهدد السلام والأمن الدوليين، وأنشأ، إلى جانب الدول الأعضاء، آليات جديدة للتصدي لهذا الخطر. وعلاوة على ذلك، جعل من التنمية محور جدول أعماله الشخصي بوصفه أميناً عاماً لأنه يدرك بأن التنمية عامل حاسم في بناء السلام – ومن ثم تزعمه لعملية وضع الأهداف الإنمائية للألفية التي غيّرت الجهود الإنمائية العالمية. غير أن أهم مساهماته ربما كانت في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية. فقد وضع مسألة حقوق الإنسان في صلب النشاط الحكومي الدولي لأنه يدرك أنه لا يمكن أن يكون هناك تنمية أو أمن دون مراعاة حقوق الإنسان. واختتم السيد مالوك براون قائلاً إن العمل مع البرلمانيين ومع الاتحاد بشأن كل تلك المسائل كان مصدر سعادة كبيرة للأمين العام وله شخصياً.

الجلسة الأولى: التقرير المرحلي عن منع نشوب الصراع المسلح

المحاورون: السيد بايو أوجو، وزير العدل في نيجيريا؛ السيدة أنغيلا كين، الأمينة العامة المساعدة للشؤون السياسية في الأمم المتحدة؛ السيدة إليزابيث ريهن (فنلندا)، مقررة خاصة سابقة لحقوق الإنسان في البوسنة والهرسك ومؤلفة مشاركة لكتاب ''***Women, War and Peace: The Independent Experts' Assessment on the Impact of Armed Conflict on Women and Women's Role in Peace-building***'' (المرأة والحرب والسلام: تقييم الخبراء المستقلين لأثر الصراعات المسلحة على المرأة ودور المرأة في بناء السلام)

تمحورت المناقشة في هذه الجلسة حول تقرير الأمين العام للأمم المتحدة الذي صدر مؤخراً عن منع نشوب الصراع المسلح (A/60/891)، مع تطرق المحاورين إلى الموضوع من منظورات مختلفة. وقدمت السيدة كين نظرة عامة عن طريقة التفكير الحالية بشأن منع نشوب الصراع في الأمم المتحدة وعرضت بعض الأفكار بشأن الطريقة التي يمكن بها للأمم المتحدة والاتحاد أن يعملا معاً على أحسن وجه لمنع نشوب الصراعات. وذكر السيد أوجو مثالاً عاينه بنفسه عن الطريقة التي يمكن بها استعمال الحوار والوساطة بشكل ناجح لتجنب نشوب الصراعات المسلحة، فوصف تجربته في حل نزاع بين بلده نيجيريا والكاميرون على شبه جزيرة باكاسي. وشددت السيدة ريهن على أهمية دور المرأة في منع نشوب الصراعات وبناء السلام، مستندة في ذلك إلى تجربتها كخبيرة مستقلة مكلفة عملاً بقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بدراسة أثر الحرب على النساء والفتيات ودور النساء في جميع جوانب عمليات السلام. وترد فيما يلي النقاط الرئيسية لعروض المحاورين وتوصياتهم بشأن الإجراءات التي ينبغي أن يتخذها البرلمانيون.

وتتمثل الرسالة الأساسية لتقرير الأمين العام في أنه رغم تحقق تقدم كبير على الصعد المفاهيمي والمعياري والمؤسسي بشأن منع نشوب الصراعات، فلا يزال هناك الكثير من العمل الذي يجب إنجازه من حيث الإجراءات المحددة. وخلال الأعوام الخمسة الماضية، أُنفق مبلغ ١٨ بليون دولار على عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ولو أُنفق كسر من هذا المبلغ لمنع اندلاع الصراعات في البداية لأمكن إنقاذ عدد لا يحصى من الأرواح والدولارات. وبعبارة أخرى، ينبغي إنفاق المزيد على الجانب ''النظري'' من أنشطة الأمم المتحدة للتوصل في نهاية الأمر إلى إنفاق أقل على الأنشطة ''العملية'' مثل عمليات النشر العسكري. ويمثل منع نشوب الصراعات تحدياً ثنائياً؛ فهو ضروري سواء لمعالجة مصادر الإجهاد والتوتر في الدول والمجتمعات، بما في ذلك الفقر والمشاكل الاجتماعية، والحكم السيئ والفساد، والنمو

غير العادل، ولتقوية آليات تسوية الصراعات وجعلها أكثر تيسراً. ولئن كان للدول ذات السيادة المسؤولية الأولى عن منع نشوب الصراعات وتسويتها، فإنها ليست وحيدة في ذلك.

ويشجع التقرير الدول الأعضاء على أن تستخدم على نحو أفضل الدعم الذي يمكن أن تقدمه الأمم المتحدة ومؤسسات دولية أخرى.

ليس على الدول المجاورة أن تلجأ إلى الصراع المسلح لحل نزاعاتها. فمن خلال حسن النية والإرادة السياسية والتزام السلطات السياسية، يمكن حقاً تجنب الصراعات الدامية. وينبغي للمجتمع الدولي، تحت قيادة الأمم المتحدة، أن تبدأ الآن التصرف بطريقة استباقية في تيسير الحوار بين الأطراف المتنازعة لمنع تصاعد النزاعات للتحول إلى صراع مسلح. وينبغي أن نتخلص من ثقافة ردود الفعل بعد وقوع الحدث وننتقل إلى ثقافة الوقاية.

بايو أوجو، وزير العدل في نيجيريا

وتوضح قضية شبه جزيرة باكاسي أن منع نشوب الصراعات يمكن أن ينجح وتوفر هذه القضية مثالاً واضحاً عن الطريقة التي يمكن للبلدان أن تحل بها النزاعات سلمياً، باستخدام موارد الأمم المتحدة. فالكاميرون قدمت القضية إلى محكمة العدل الدولية عام ١٩٩٤، بعد عقود من الخلاف بين حكومة كل من الكاميرون ونيجيريا فيما يتعلق بالسيادة على شبه الجزيرة. وفي ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، قضت المحكمة، مستندة في ذلك أساساً إلى الاتفاق الانكليزي الألماني المؤرخ ١١ آذار/مارس ١٩١٣، بأن السيادة على باكاسي تعود إلى الكاميرون، رغم أن ٩٠ في المائة من سكان الإقليم كانوا نيجيريين. وتسبب الحكم الذي أصدرته المحكمة في توتر كبير بين البلدين وكان من شأنه أن يتسبب في حرب. ومع ذلك، فبدعوة من الأمين العام كوفي عنان، اجتمع رئيسا البلدين واتفقا على إنشاء لجنة مشتركة برعاية الأمم المتحدة للبحث عن وسائل عملية وسلمية لتنفيذ قرار المحكمة. واجتمعت اللجنة خلال فترة دامت أربعة أعوام (٢٠٠٢-٢٠٠٦)، توجت بتوقيع اتفاق في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، وافقت نيجيريا بموجبه على التنازل عن شبه جزيرة باكاسي للكاميرون، ومن ثم إنهاء النزاع القديم العهد بطريقة سلمية وتجنب فقدان الأرواح الذي كان سيحدث لا محالة لو تصاعد النزاع ليتحول إلى صراع مسلح.

ويعد انخراط المرأة الكامل في عملية السلام ومشاركتها فيها على قدم المساواة شرطاً مسبقاً لتحقيق سلام دائم وحفظه. فالمرأة والرجل يعيشان الصراع المسلح بشكل مختلف، لذلك فإن احتياجاتهما وأولوياتهما بالنسبة إلى بناء السلام ستكون أيضاً مختلفة. وقد تغيرت طبيعة الصراع المسلح في السنوات الأخيرة. فبينما كانت الحرب فيما مضى تشمل أساساً دولاً تحارب ضد دول أخرى، هناك حالياً مجموعات داخل البلدان تتحارب فيما بينها على السلطة. وكان الجنود من ذي قبل يفقدون أرواحهم في ميدان المعركة؛ أما الآن، فالمدنيون

هم الضحايا الرئيسيون. وعلاوة على ذلك، يوجد من بين ضحايا هؤلاء الصراعات ليس فقط من يُقتَلون، ولكن أيضاً من يُصدَمون مدى الحياة بالاغتصاب وأشكال أخرى من العنف والاعتداء. والنساء والفتيات ضعيفات بشكل خاص.

أصبحت أجساد النساء ساحة معارك تخوضها الجيوش في حروب اليوم.

إليزابيث ريـن، مشاركـة فـي تأليـف كتاب *Women, War and Peace: The Independent Experts' Assessment on the Impact of Armed Conflict on Women and Women's Role in Peace-building*

وفي هذا السياق، لا يمكن تقدير أهمية قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) مهما أكدنا على ذلك. لكن لسوء الحظ، لا تزال ثمة ثغرات هامة تعتري تنفيذه سواء من حيث توفير الحماية الخاصة للنساء والفتيات في ظروف الحروب والصراعات، وخصوصا من حيث تعزيز دورهن في مفاوضات السلام وفي جميع جوانب بناء السلام. ولم يقدم المجتمع الدولي مثالا جيدا على إشراك المرأة في حالات ما بعد انتهاء الصراع. فالأمم المتحدة لم تفِ بتعهدها بتعيين مزيد من النساء لشغل مناصب رفيعة في عمليات حفظ السلام. ويُنحى باللوم أيضا على الدول الأعضاء، بما في ذلك نواب برلماناتها، بسبب عدم إدراك أهمية هذه المسألة والتأكيد عليها. فالنساء، بوسعهن أن يساهمن مساهمة هامة في بناء السلام والتعمير في البلدان الخارجة من الصراعات، ولا ينبغي بعد الآن تركهن على هامش عملية السلام. وينبغي تمثيل النساء في مفاوضات السلام وينبغي أن يكن حاضرات بأعداد كافية في قوات حفظ السلام وفي الشرطة وقوات الأمن الأخرى. وتكتسي قوات الأمن أهمية خاصة بالنظر إلى امتناع المجنى عليهن في ثقافات عديدة عن البوح بأسرارهن لأي مسؤول رجل.

دور البرلمانيين والاتحاد البرلماني الدولي

يمكن للبرلمانيين أن يساعدوا في المضي في تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بالحث على اعتماد خطط عمل وطنية تحقيقا لذلك الغرض، وبتشجيع تعيين عدد أكبر من النساء لشغل مناصب رفيعة، وبوضع حد لظاهرة الإفلات من العقاب بالنسبة لجميع مرتكبي جرائم ضد النساء في ظروف الصراعات.

وفي مجال منع نشوب الصراعات، ينبغي أن تستفيد الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي من المزايا النسبية لكل منهما. ففي ما يتعلق بالاتحاد البرلماني الدولي، قد تنبع تلك المزية من فهم أعضائه التام للظروف المحلية والوطنية والإقليمية الخاصة ومن العلاقات الخاصة

التي تربطهم بالأطراف الفاعلة الموجودة على أرض الواقع. ولأعضاء البرلمانات، بصفتهم الممثلين المباشرين لسكان بلدانهم، دور محوري يتعين عليهم القيام به في الإنصات لأصوات جميع الناس في المجتمع، والعمل على تسوية الصراعات عن طريق الحوار وطرح جميع الآراء على طاولة التفاوض.

وينبغي للاتحاد البرلماني الدولي أن يسعى لتطوير علاقات مع الأمم المتحدة تتسم بالطابع المنهجي والمؤسسي بدرجة أكبر كاستراتيجية متوسطة الأجل. وفي الوقت ذاته، ينبغي أن يواصل تعاونه المتصل بالمشاريع مع شركاء الأمم المتحدة. وينشط الاتحاد بالفعل في مجالات كثيرة تناسب الخطة الأوسع لمنع نشوب الصراعات – وذلك مثلا من خلال برامجه ومبادراته في مجالات الحكم الرشيد وبناء دعائم الديمقراطية واحتواء الأزمات وتعزيز حقوق الإنسان. وينبغي أن يواصل تلك الأنشطة ويزيد من تنميتها. كما ينبغي للاتحاد أن يسخر دوره القوي في مجال الدعوة للدفع بمناقشة موضوع منع نشوب الصراعات في البرلمانات حول العالم وتشجيع رصد الموارد الكافية لذلك الغرض.

وأثناء المناقشة التي تلت العروض الثلاثة، أعرب المشاركون عن تأييدهم الوطيد للانتقال من ثقافة رد الفعل إلى ثقافة منع نشوب الصراعات وإشراك المرأة في منعها وفي بناء السلام. ووصف عدد من المشاركين جهود بلدانهم من أجل منع نشوب الصراعات وتشجيع الحوار والتفاهم على الصعيدين الوطني والإقليمي. كما ذكر عدد منهم مشاركة بلدانهم في بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة التي وصفها أحد المندوبين بأنها ''أصدق تعبير لأي بلد عن التزامه بمنع نشوب الصراعات المسلحة''.

وتمخضت المناقشة عن الاستنتاجات والتوصيات التالية:

لنتحاب بدلا من أن نتحارب، لكن حين يلزم رد الفعل على صراع ما، فليكن لنا رد فعل.

دَغلس غِبسُن، عضو في الجمعية الوطنية لجنوب أفريقيا

- في وقت وجب الإشادة بمسألة الانتقال من حفظ السلام إلى منع نشوب الصراعات، لا يجب أن يُتخذ ذلك عذرا للتقاعس عن اتخاذ إجراءات حيثما كان ذلك ضروريا. والأنشطة ''النظرية'' أساسية وينبغي تشجيعها ودعمها، لكن لا يجب أن تُلهي عن الدور الأساسي أيضا للأنشطة ''العملية'' في أماكن مثل دارفور. فمأساة رواندا لا ينبغي السماح بتكرارها.
- لسد الهوة الفاصلة بين الخطب البلاغية والواقع ولجعل الأمم المتحدة ذات فعالية ومصداقية أكبر، يجب أن تقترن ثقافة منع نشوب الصراعات بثقافة قوامها التنفيذ.

ومن ضمن معاني ذلك تنفيذ جميع قرارات الأمم المتحدة. وما قضية فلسطين إلا مثال على ذلك: فالعديد من قرارات مجلس الأمن بشأن هذا الموضوع لم تُنفذ قط.

- حين تصدر ولاية عن مجلس الأمن بهدف اتخاذ إجراء ما، يمكن الإفراج عن الموارد على الفور. لكن العديد من البلدان تمتنع عن عرض قضاياها على مجلس الأمن، ومعنى ذلك أنه كثيرا ما لا تصدر ولاية رسمية عن الدول الأعضاء للقيام بأنشطة الوساطة أو المساعي الحميدة، وبالتالي فإن قدرة الأمم المتحدة على التدخل بسرعة في حالات الصراع وما بعد انتهاء الصراع تكون محدودة. ومن المأمول أن تؤيد الدول الأعضاء توصية الأمين العام القاضية بتخصيص نسبة مئوية قليلة من ميزانية حفظ السلام السنوية لأنشطة منع نشوب الصراعات.

- لن يؤدي منع نشوب الصراعات إلى إنقاذ الأرواح وتوفير الأموال فقط، بل سيساعد على تعزيز الجهود الإنمائية. ولا بد من نهج شامل مرتبط بالتنمية والحد من الفقر من أجل معالجة الأسباب الجذرية للصراعات. وينبغي تمحيص السياسات المتعلقة بالتجارة والمعونة الإنمائية والبيئة لمعرفة كيفية تأثيرها في مجال منع نشوب الصراعات. وهذه مهمة ينبغي أن تتولاها اللجان البرلمانية الدائمة والاتحاد البرلماني الدولي.

- يتعدى دور البرلمانيين في منع نشوب الصراعات مسألة مراقبة الفرع التنفيذي للتيقن من أنه نفّذ سياسات فعالة لهذا الغرض. وباستطاعة البرلمانيين، بصفتهم ممثلي الشعب، أن ينصتوا بصورة مباشرة لأصوات المتضررين من الصراع ويؤدوا دورا في تشجيع الحوار البناء بهدف حل القضايا الأساسية. ويشكل الاتحاد البرلماني الدولي منتدى هاما ليُطلع البرلمانيون بعضهم البعض على فهم مشترك في ما يتعلق بمنع نشوب الصراعات وليعالجوا مصادر الصراع المحتملة على الصعيد الدولي.

- يشكل الاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وانتشار الأسلحة النووية عاملين رئيسيين يساهمان في بث التوتر داخل الدول وفي ما بينها، وينبغي معالجتهما كجزء لا يتجزأ من الجهود المبذولة لمنع نشوب الصراعات وبناء السلام. وقد قدم الاتحاد البرلماني الدولي مساهمات هامة على الواجهتين، حيث تناول مسألة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة أثناء جمعيته الرابعة عشرة بعد المائة ومسألة الأسلحة النووية أثناء جمعيته الخامسة عشرة بعد المائة. وينبغي للبرلمانيين أن يسعوا جاهدين من أجل تحقيق توافق دولي في الآراء بشأن عدم انتشار الأسلحة النووية ومراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وما اعتماد اللجنة الأولى التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة

مؤخرا لعدة قرارات بشأن هذين الموضوعين سوى مؤشر مشجع في هذا الصدد. ومن المأمول أن القرار القاضي ببدء عملية وضع معاهدة بشأن تجارة الأسلحة سيكلل بالنجاح من خلال وضع صك دولي مُلزم في هذا الخصوص.

- لا مجال إلى المبالغة في تبيان أهمية إشراك المنظمات الإقليمية في جهود بناء السلام. وينبغي للمجتمع الدولي، من ضمنه البنك الدولي والمصارف الإنمائية الإقليمية، أن يقدم مزيدا من الدعم لأنشطة التعاون الإقليمي. فمما لا شك فيه مثلا أن إحياء الجماعة الاقتصادية لبلدان البحيرات الكبرى سيسهل بدرجة أكبر مهمة مراقبة الاتجار بالأسلحة وتجارة ''الماس الملطخ بالدماء'' والعوامل الأخرى التي تؤجج نار الصراعات في المنطقة.

- من المهم عدم النظر إلى النساء باعتبارهن ضحايا للصراعات فقط. فهن بمثابة دعامات لأسرهن ومجتمعاتهن في حالات الصراع وينبغي الاعتراف بدورهن القيادي في عمليات السلام وكذا بالمساهمة الفريدة التي يمكن أن يقدمنها كبانيات للسلام. وينبغي أن تقوم الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها على حد سواء بالمزيد لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

- في حالات الإساءات التي ارتكبها أفراد حفظ السلام المدنيون ضد السكان المحليين، فإن الأمم المتحدة تمارس سياسة عدم التسامح إطلاقا، لكن حين يكون جنود حفظ السلام ضالعين فيها، يجب لنظم العدالة في البلدان المساهمة بقوات أن تقوم بدور رائد في هذا الشأن. ويتعين على البرلمانات وضع سياسات وقواعد لضمان تقديم مرتكبي تلك الإساءات إلى العدالة.

- على نحو مماثل، تشجع الأمم المتحدة إشراك المرأة في مجال حفظ السلام، لكن القرارات المتعلقة بتكوين قوات حفظ السلام ملقاة في نهاية الأمر على عاتق البلدان. وينبغي للبرلمانيين أن يسعوا للتأثير في النسبة المئوية للنساء المجندات ضمن الأفراد الذين ساهمت بهم بلدانهم في عمليات حفظ السلام. وينبغي للبرلمانيات أن يكن يقظات بصفة خاصة حين الإشراف على المسائل الجنسانية في مجالي حفظ السلام وبناء السلام.

- لربما التعليم أنجع وسيلة لمنع نشوب الصراعات. فإذا تعلّم التلاميذ قيم السلام منذ طفولتهم المبكرة، لكان بالإمكان تجنيب البشرية قدرا كبيرا من المعاناة.

الجلسة الثانية: لجنة الأمم المتحدة الجديدة لبناء السلام – التحديات والتوقعات

المحاورون: الأونرابل كولاوولي. أ. إيدجي، رئيس الجمعية الوطنية لبنن؛ والأونرابل ألكسندر غراف لامبسدورف (ألمانيا)، عضو في البرلمان الأوروبي؛ وسعادة السيد إسماعيل أبراو غاسبار مارتيتز (أنغولا)، الممثل الدائم لأنغولا لدى الأمم المتحدة ورئيس لجنة بناء السلام

تواصلت خلال هذه الجلسة مناقشة دور الأمم المتحدة والبرلمانات في مجالي منع نشوب الصراعات وبناء السلام، وتركزت بالأخص على لجنة بناء السلام التي أُنشئت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. وتحدث السيد إيدجي عن ولاية اللجنة وأنشطتها في الإطار الأعم للتغيير المؤسسي داخل الأمم المتحدة، مُبرزاً دور البرلمانيين في جهود الوساطة الرامية إلى منع نشوب الصراعات المسلحة وفي إعادة إحلال السلام والأمن في حالات ما بعد انتهاء الصراع. وعرض السيد مارتيتز آخر المستجدات عن حالة أنشطة اللجنة بعد إنشائها وعقد اجتماعين مخصصين لبلدين هما بوروندي وسيراليون. وبيّن السيد لامبسدورف بعض التوقعات المنتظرة من لجنة بناء السلام وقدم آراء البرلمان الأوروبي عن مختلف أوجه عملها. ويرد أدناه موجز بأهم النقاط التي تضمنتها ملاحظات المحاورون.

> **المقاتل الذي تم تسريحه ولا أمل له في البقاء على قيد الحياة وفي تلبية احتياجاته الأساسية لن يرغب على الأرجح في التخلي عن بندقيته من طراز كلاشينكوف. فهو سيشعر أنه مجبرٌ على الاحتفاظ بسلاحه ومواصلة القتال، مما سيؤجج من نار الحرب ويزيد من انعدام الأمن.**
>
> كولاوولي إيدجي، رئيس الجمعية الوطنية لبنن

ويُعتبر إنشاء لجنة بناء السلام ومكتب دعم بناء السلام وإنشاء صندوق بناء السلام خطوة هامة إلى الأمام في إطار تنفيذ الإصلاحات المؤسسية اللازمة لتمكين الأمم المتحدة من تلبية الاحتياجات المحددة في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، وخاصة ضرورة اتباع ''نهج منسق ومتسق ومتكامل لبناء السلام والمصالحة في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع بهدف تحقيق السلام المستدام، مع الإقرار بالحاجة إلى آلية مؤسسية مكرسة لتلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان الخارجة من الصراع تحقيقا للانتعاش وإعادة الإدماج والتعمير، ولمساعدتها على إرساء أسس التنمية المستدامة''. ولهذا، فقد اتخذت الأمم المتحدة إجراءات حاسمة باتجاه توزيع متكافئ للمسؤوليات في ما بين البلدان في مجالات تعزيز السلام والأمن الدوليين، وتعزيز حقوق الإنسان وتحقيق التنمية المستدامة. والمهمة الآن هي ضمان عمل هذه الهيئات الجديدة على أفضل نحو. ويتعين بالخصوص توفير الأموال الكافية لأنشطة لجنة بناء

السلام. ولا بد أيضا من توفير الأموال لبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في البلدان الخارجة من الصراع إذا أُريد تسريح المقاتلين السابقين بنجاح واستتباب السلام.

ويبدو أن عمل اللجنة قد بدأ بداية جيدة. فبعد إنشائها في ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، عُقد اجتماعان مخصصان لبلدين محددين هما بوروندي وسيراليون، واختيرت مجالات تدخل محددة. وهكذا يكون أحد التوقعات من اللجنة الجديدة – وهو أن تبدأ عملها في أقرب وقت ممكن – قد تحقق.

وطُلب إلى حكومتي بوروندي وسيراليون وضع استراتيجيات وخطط لمعاجلة مسائل بناء السلام الحيوية التي حُددت أثناء الاجتماعين. وستقوم الحكومتان المعنيتان بهذه المهمة بمساعدة من الأمم المتحدة على الصعيد القطري، مما يعكس التركيز على مسألة أن تتولى البلدان الأمور بنفسها، وهذا مبدأ توجيهي لأعمال اللجنة. وستكون الخطوة المقبلة نقل العمل المركزي لبناء السلام إلى أرض الميدان. ولهذه الغاية، تعمل الحكومة والفريق القطري للأمم المتحدة في كل بلد منهما، بمساعدة من مكتب دعم بناء السلام، لتقليص عدد المجالات المختارة التي يتعين على لجنة بناء السلام والمجتمع الدولي أن يتخذا إجراءات محددة بشأنها.

وتحتاج اللجنة إلى موارد كافية للتغلب على التحدي المتمثل في بناء السلام على نحو فعال. وقد بلغت الأموال المخصصة لصندوق بناء السلام حتى الآن ما يناهز ١٤٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، وهو جهد مشكور، غير أن هذا المبلغ غير كاف بالقياس إلى الاحتياجات العاجلة في البلدان الخارجة من صراع. وتحتاج اللجنة أيضا إلى مكتب لدعم بناء السلام يتوافر له عدد كاف من الموظفين. وينبغي وضع اللمسات الأخيرة في أقرب وقت ممكن على الترتيبات المتعلقة بتزويد المكتب بالموظفين وتهيئة ظروف عمل مناسبة لتمكين اللجنة من الاستجابة للطلبات المتزايدة لتحقيق النتائج مع تقدم عملها.

ومن الآمال المعقودة على لجنة بناء السلام في هذا الصدد أن تنتهج نهجا واسع النطاق يجمع جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة، بما فيها المجتمع المدني. وينتظر منها أيضا أن تقدم المشورة الاستراتيجية لكن مع تجنب الإدارة التفصيلية وترك التنسيق على مستوى العمليات إلى العناصر الفاعلة في الميدان. غير أنه ينبغي أن تقوم لجنة بناء السلام بتيسير تنسيق الأنشطة التي يضطلع بها مختلف الأطراف الفاعلة على مستوى البرمجة؛ وهذا أمر يحصل بالفعل كما في حالة الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة، على سبيل المثال، وهما أكبر المساهمين في جهود الإنعاش في سيراليون. ومن المتوقع أيضا أن تستخدم اللجنة مواردها بكفاءة. وهذه مسألة تهم البرلمانيين بوجه خاص لأن معظم التمويل المرصود لأنشطة اللجنة سيأتي من دافعي الضرائب كل، في بلده.

وفيما يتعلق بالتطلعات المحددة للبرلمان الأوروبي، فهو مهيأ لدعم التدابير الرامية إلى تحقيق جملة أمور منها تعزيز سيادة القانون على الصعيد الوطني وتشجيع الحكم الديمقراطي والهياكل القائمة على المشاركة والتعددية في الخريطة السياسية. ويعتقد البرلمان الأوروبي أنه من المهم جدا أن يؤخذ البعد الإقليمي لعدم الاستقرار دائما في الاعتبار، لأن عدم الاستقرار في بلد واحد في منطقة ما يؤثر على المنطقة برمتها. كما أن المسائل الجنسانية المثارة في إطار بناء السلام يجب أيضا وضعها في الاعتبار. وفي رأي البرلمان أن من المجالات التي يمكن أن تسهم فيها اللجنة إسهاما قيما التنسيق بين الجهات المانحة على مستوى البرمجة لتطبيق نهج متعدد الأبعاد في التعامل مع المسائل الاقتصادية – السياسية التي ينطوي عليها بناء السلام. وإذا تحققت هذه التوقعات، فمن المرجح أن يأذن البرلمان الأوروبي بتمويل الأنشطة التي تضطلع بها لجنة بناء السلام. غير أن البرلمان الأوروبي سيجد نفسه مضطر إلى الموافقة على التبرع لصندوق بناء السلام طالما أن الاتحاد الأوروبي ليس عضوا في اللجنة التنظيمية للجنة بناء السلام.

فالبرلمانات، باعتبارها صوت الشعب، تضطلع بدور هام في جميع مناحي الحياة، بما في ذلك العمل المنوط بلجنة بناء السلام. وتضطلع البرلمانات والبرلمانيون بدور أساسي في إعادة إحلال السلام والأمن في أعقاب الصراع. ويمكن أيضا أن تشكل مصدرا مهما لدعم جهود الوساطة والتوفيق الرامية إلى منع اندلاع الصراعات المسلحة أو الارتكاس فيها. ويمكن أن يساعد توثيق التعاون بين الأمم المتحدة وبرلمانات العالم في جعل المنظمة أقل تأثرا بحالات الطوارئ التي تعيق في الغالب عملها. ويمكن أن تثبت فائدة هذا التعاون على نحو خاص في مجال منع الصراعات وبناء السلام.

وأثناء تبادل وجهات النظر بين المحاورين والبرلمانيين الذي تلا ذلك، أُعرب عن الترحيب بإنشاء لجنة بناء السلام باعتباره أحد أهم التطورات الهامة التي شهدتها منظومة الأمم المتحدة في تاريخها الحديث، رغم أن بعض المتكلمين أعربوا عن تحفظاتهم على عدم وجود تمثيل أوسع نطاقا في لجنتها التنظيمية وعلى تأثير مجلس الأمن على عمل اللجنة، الذي وصفه أحد الممثلين بأنه تأثير مفرط. وشدد المشاركون على ضرورة توفير تمويل كاف لعمل اللجنة عن طريق تقديم تبرعات لصندوق بناء السلام. واعتبر تزويد مكتب دعم بناء السلام بعدد كاف من الموظفين أيضا أمرا أساسيا. وأشار مختلف الممثلين إلى التبرعات التي قدمتها بلدانهم لصندوق بناء السلام. وسلط عدة ممثلين الضوء أيضا على المبادرات الوطنية والإقليمية والعالمية المتصلة بالسلام التي شاركت فيها بلدانهم، ولا سيما مبادرة تحالف الحضارات التي تشاركت في رعايتها تركيا وإسبانيا مع الأمين العام للأمم المتحدة، ومشروع تجريبي بدأه اليابان إلى جانب بلدان آسيوية أخرى بهدف تدريب الموظفين على مشاريع بناء السلام.

وتمخض ذلك عن الاستنتاجات والتوصيات التالية:

- لا يمكن للجنة بناء السلام إلا أن تسهل تحقيق السلام ولا تستطيع بناءه. فلا سبيل إلى تحقيق السلام إلا على يد الأطراف الفاعلة المحلية. وينبغي أن تكون اللجنة بمثابة منتدى للحوار والتعاون بين الأطراف الفاعلة الوطنية والمجتمع الدولي. وربما تحدث اللجنة أكبر الأثر باعتبارها هيئة تنسيق تقوم بتعبئة الموارد الوطنية والدولية. وينبغي أن تساعد اللجنة على تحقيق تزامن خطط الجهات المتعددة الأطراف الوطنية والإقليمية المعنية بعد أن تحدد حكومة البلد الخارج من الصراع أولوياتها واستراتيجياتها المتعلقة ببناء السلام. وهذا سيجعل برامج كل منها أكثر فعالية وكفاءة ويساعد على تجنب ازدواجية الجهود وتفادي تركيز الاهتمام في غير محله، أي على المجالات التي تتعارض مع أولويات الحكومة.

- ومن الأمور الرئيسية الأخرى التي ينبغي أن تركز عليها اللجنة الحيلولة دون العودة إلى الصراع في المجتمعات الخارجة منه. وهذا مجال يمكن أن تضطلع فيه اللجنة بدور طليعي. وتمثل عملية إعداد الدستور جانبا مهما في جهود منع العودة إلى العنف. والواقع أن العملية لا تقل أهمية عن محتوى الدستور الجديد. ويجب أن تكون عملية شاملة تضم جميع أطراف المجتمع.

- وإعادة بناء مجتمع خارج من الصراع معناها إعادة بناء المؤسسات التي يمكن أن تتوسط لتسوية الصراع بطريقة سلمية بعيدا عن العنف – وهو ما يحدث لا محالة في أي عملية تغيير. وللبرلمانات دور أساسي تضطلع به في هذا الصدد.

- فالبرلمان يمثل المؤسسة المركزية للديمقراطية ووجوده ضرورة مطلقة للانتقال من الصراع المسلح إلى السلام. تكفل البرلمانات جعل عمليات صنع القرار شاملة وممثلة لجميع المصالح في المجتمع، ولا سيما مصالح وحقوق النساء والأقليات والفئات الضعيفة. وتقوم البرلمانات بدور حماة حقوق الإنسان وتساهم في الحوار الوطني والمصالحة الوطنية على جميع المستويات.

يشكل البرلمان المنتخب ديمقراطيا محور جهود إرساء الديمقراطية وبناء السلام في أي مجتمع. وينبغي أن يكون إنشاء ودعم جمعية وطنية تمثيلية جيدة الأداء من الأولويات الرئيسية لجميع البلدان، ولا سيما البلدان التي تمر بحالات ما بعد الصراع. ونتوقع أن تقدم لجنة بناء السلام التشجيع والدعم لهذه العمليات.

السيد فين مارتن فالرسنس، عضو في الجمعية الوطنية في النرويج

- ومما يؤسف له أن الإسهام الحيوي للبرلمانات في بناء السلام غير مفهوم بما فيه الكفاية، ولا يزال الفرع التنفيذي في كثير من عمليات بناء السلام هو المحاور

الوحيد للمجتمع الدولي. ومن الضروري إيجاد ثقافة برلمانية وكفالة التوازن في السلطة بين الفرعين التنفيذي والتشريعي للحكومة، وهو توازن لا سبيل إلى تحقيق سلام دائم بدونه. وينبغي أن تقدم لجنة بناء السلام والمجتمع الدولي ككل الدعم القوي لتثبيت شكل ما من أشكال التمثيل البرلماني في جميع المجتمعات الخارجة من الصراع. ومن البديهي أن للاتحاد البرلماني الدولي دورا حاسما يضطلع به في دعم عمل اللجنة في هذا المجال.

- وتتسم المصالحة الاجتماعية وإعادة إدماج المقاتلين السابقين في المجتمع بأهمية حاسمة لنجاح أي عملية لبناء السلام. ويجب توفير خيارات التوظيف لفائدة المقاتلين السابقين ووضع برامج لوقف التداول غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وتضطلع البرلمانات والبرلمانيين بدور هام في هذا المجال أيضا. فالمصالحة الاجتماعية تتطلب الحوار، والبرلمانيون متخصصون في الحوار.

- ولا غنى عن تحسين التفاهم بين الثقافات لتحقيق الوئام العالمي. ومن ثَمّ، فإن إنشاء تحالف الحضارات من أجل مكافحة التطرف وتحسين العلاقات بين المجتمعات الإسلامية والمجتمعات الغربية تطور جدير بالترحيب ويستحق الدعم على نطاق واسع.

- وأمام لجنة بناء السلام، باعتبارها هيئةً حديثة النشأة، فرصةٌ مثالية لإدراج البعد الجنساني في ولايتها وعملها منذ البداية. وتمشيا مع قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) ينبغي أن تسعى اللجنة إلى إشراك النساء في جميع جوانب عملية بناء السلام.

- وينبغي أن تولي اللجنة الاهتمام الواجب أيضا للأبعاد الإقليمية ودون الإقليمية لبناء السلام، مع الحرص على تعزيز المنظمات الإقليمية في ما تبذله من جهود لبناء السلام والاستفادة مما لديها من خبرة. ويمكن أن تكون منظمات مثل رابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ ومجلس أوروبا شريكة قيمة في عمل اللجنة.

- وربما يمكن إنشاء فريق رفيع المستوى داخل لجنة بناء السلام لتسليط الضوء على عملها والمساعدة في تعزيز الدعم المقدم للأمين العام المنتخب للأمم المتحدة، السيد بان كي – مون.

- ويجب أن يشكل بناء السلام أحد محاور الاهتمام الرئيسية للأمم المتحدة كمؤسسة عالمية، ولكن يجب أن يكون أيضا محط اهتمام كل دولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ولا يمكن أن يُطلب من الأمم المتحدة تحمل مسؤولية بناء السلام

بينما تواصل فرادى الدول الأعضاء انتهاك مبادئ السلام والتفاوض التي تقوم عليها المنظمة.

- ويجب ألاّ تتقاعس الدول الأعضاء عن دعم عمليات بناء السلام في المناطق المحفوفة بالمخاطر لمجرد أنها لا تحظى بالشعبية من الوجهة السياسية. فتحقيق الاستقرار والتعمير في مناطق مثل جنوب أفغانستان أمران أساسيان لإحلال الأمن الإقليمي والعالمي. ويشكل منع نشوب الصراعات وبناء السلام عنصران في عملية واحدة، ويتطلب تحقيق النجاح في نهاية هذه العملية التزاما في جميع مراحلها. وينبغي أن ينقل أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي هذه الرسالة المهمة إلى مجالس البرلمانات التي ينتسب إليها كل منهم.

الجلسة الثالثة: الحكم الرشيد ومحاربة الفساد – أداتان أساسيتان في بناء السلام ومنع نشوب الصراعات

المحاورون: السيناتور، روساريو غرين ماسياس، المكسيك؛ الأونروبل. جون ويليامز (كندا)، عضو في البرلمان ورئيس المنظمة العالمية للبرلمانيين من أجل مكافحة الفساد؛ البروفسور سوزان روز أكيرمان (جامعة يال)، عضو في مجلس منظمة الشفافية الدولية – فرع الولايات المتحدة Transparency International USA؛ والسيدة بيبا نوريس، مديرة فريق الحكم الديمقراطي التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ والأونروبل رولاندو ألفارينغا أرغويتا، نائب رئيس الجمعية التشريعية للسلفادور.

تناولت هذه الجلسة مختلف الجوانب المتعلقة بالحكم الرشيد والفساد وعلاقتهما بمنع نشوب الصراعات وبناء السلام. وتبادلت السيدة غرين ماسياس والسيد ألفارينغا أرغويتا بعض الدروس المستخلصة من تجربة بلديهما في مجال مكافحة الفساد. وتحدثت السيدة روز أكيرمان عن العلاقة بين الفساد والعنف. وركز السيد وليامز على الدور المنوط بالبرلمانات في مكافحة الفساد وتعزيز المساءلة والشفافية في الحكم. أما السيدة نوريس، فاقترحت بعض الخطوات العملية التي يمكن اتخاذها لتعزيز الحكم الديمقراطي وتقليل الصراعات والفساد. ويرد أدناه موجز لملاحظات المحاورين.

إن الفساد ليس سيئا من الناحية الأخلاقية فحسب، بل يستنفد أيضا الموارد وقد يفضي إلى العنف والاضطرابات. فالفساد يحجب أموالا يُحتاج إليها في تنفيذ البرامج الإنمائية المصممة للتصدي للفقر وغيره من المشاكل الاجتماعية التي هي أصل كثير من الصراعات. ويمكن أن يشكل أيضا تهديدا للديمقراطية لأن السكان الذين ضاقوا ذرعا بالفساد في صفوف

قادتهم قد ينتخبون حكومة استبدادية عن طريق عملية ديمقراطية. وعندما تتداخل الديمقراطية مع استشراء الفساد فإن الانتخابات نفسها يمكن أن تفضي إلى ظهور الفساد والعنف. غير أن الفساد لا يقترن دائما بالعنف. فالفساد في الدول التي تضعف فيها المؤسسات قد يكون هو الذي يحافظ على وحدة النظام ويعصم من العنف. ومن ثم قد يبدو أن نظاما ما يؤدي وظيفته جيدا نظرا لقلة العنف، غير أن هذا لا يعني بالضرورة أن هناك حكما رشيدا.

والأمر الأساسي لقيام الحكم الرشيد هو كفالة المساءلة التي يمكن تعريفها بأنها قوة خارجة عن إرادة الشخص تجعله يفكر ويتصرف بطريقة معينة. وهذه القوة في ظل الديمقراطية هم الناخبون. وسيطبق القادة الحكم الرشيد عندما يطالب به الشعب وعندما يعرفون أنهم سيدفعون الثمن إذا قصروا في ذلك. وفي حال إقامة الحكم الرشيد، فإن الشعب لن يتسامح مع نهب أموال الدولة على يد قادته. وسيطالب الشعب بالالتزام بالأخلاق والنزاهة والاستقامة في الحكم وسيحصل على ذلك. وتقع على عاتق البرلمانات باعتبارها المؤسسة المعبرة عن صوت الناس مسؤوليةُ مساءلة حكوماتهم. غير أن البرلمانيين في كثير من الأحيان مشاركون طواعيةً في التآمر مع الحكومات ومسرورون تماما بالسماح للحكومة بنهب أموال البلد ما داموا يحصلون على نصيبهم.

إذا طبق الحكم الرشيد، فإن القادة سيعملون على بناء مجتمعاتهم بدل إثراء حساباتهم المصرفية السرية

جون وليام، عضو برلماني، كندا، رئيس المنظمة العالمية للبرلمانيين من أجل مكافحة الفساد

وتشمل الاستراتيجيات الرامية إلى تعزيز قدرة البرلمانات على ممارسة الرقابة على الفساد ومكافحته وضع مدونة لقواعد السلوك لأعضاء البرلمانات وإعادة تعريف الحصانة البرلمانية لوضع حد للإفلات من العقاب بالنسبة للبرلمانيين المتورطين في ممارسات تنم عن فساد؛ وتقديم الدعم من الأقران للبرلمانيين المستعدين للوقوف دفاعا عن النزاهة والاستقامة وسيادة القانون؛ وتثقيف أعضاء البرلمان وتدريبهم على كيفية أداء وظيفة الرقابة المنوطة بهم؛ وإقناع الوكالات المانحة على تقديم التقارير مباشرة للبرلمان عن الأموال المقدمة للحكومة ووجوه الإنفاق المقصودة. وعلاوة على ذلك، فإن وجود وسائط إعلام مستقلة ومتحررة من رقابة الحكومة وكذلك من سيطرة أيدي قلة من المؤسسات الخاصة عليها أمر ذو أهمية حاسمة لفضح الفساد .

وفي البلدان الخارجة من الصراع، إن أنجع وسيلة لتقليل احتمالي حدوث الفساد ونشوب مزيد من الصراع هي وضع دستور ينص على تقاسم السلطة على كافة المستويات. وهذا النظام يوفر أفضل ضوابط وموازين لكفالة المساءلة وتقليل حالات سوء التصرف من

جانب المسؤلين وزيادة الشفافية في الحكم. ويتسم تحقيق اللامركزية بأهمية أساسية أيضا في هذا الصدد لأن المجموعات المحلية أقدر على مساءلة السياسيين المحليين.

والفساد موجود إلى حد ما في جميع البلدان، بما في ذلك في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء. وهو ظاهرة معقدة لا يوجد لها حل عالمي. غير أن هناك تدابير معينة أثبتت فعاليتها في استئصال شأفة الفساد في السلفادور والمكسيك وفي مناطق أخرى. وتفاديا لإطلاق العنان لرد فعل عنيف في المناطق التي ضرب فيها الفساد أطنابه، من الأفضل البدء بخطوات صغيرة وبسيطة بدل محاولة إدخال إصلاحات جارفة بهدف تحقيق بعض الانتصارات المبكرة والبارزة. ومن التدابير الفعالة لمكافحة الفساد إنشاء هيئات مستقلة لرصد أنشطة القطاع العام ووضع ضوابط لتقديم العطاءات المتعلقة بالأشغال العامة، وسن تشريعات متعلقة بمكافحة محاباة الأقارب وغيرها من ضروب الفساد، وإضفاء مزيد من الشفافية على التوظيف في الخدمة العامة، وزيادة فرص حصول المواطنين على المعلومات الحكومية وتشجيع ثقافة عدم التساهل بتاتا مع الفساد.

ويمكن للمنظمات الدولية، مثل الأمم المتحدة، أن تقدم المساعدة إلى البلدان من خلال ممارسة ضغوط على القادة الضالعين في الفساد لدفعهم إلى التخلي عن السلطة؛ والمساعدة في إعادة إدماج المقاتلين السابقين في المجتمع في حالات ما بعد الصراع؛ وتقديم المساعدة التقنية لمعاونة البلدان على وضع نظم رقابة مالية داخلية، وغير ذلك من تدابير مكافحة الفساد؛ ورصد وتقييم مبادرات مكافحة الفساد التي يتم اتخاذها في جميع أنحاء العالم حتى يتسنى تحديد أفضل الممارسات.

وفي الوقت الذي يعتبر فيه التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وغيرها من الاتفاقات الدولية لمكافحة الفساد، أمرا جديرا بالثناء، فإنه لا يكفي، في حد ذاته، لضمان تدني ممارسات الفساد. ولكي تكون هذه الاتفاقيات ذات فعالية، لا بد أن يتم تطبيقها. وبالمثل، لا يعد سن تشريعات قوية لمكافحة الفساد أمرا كافيا؛ إذ يجب إنفاذ القوانين بصورة متسقة. وتحقيقا لهذه الغاية، يعتبر وجود سلطة قضائية قوية ومستقلة مسألة ذات أهمية أساسية.

وفي المناقشة التي تلت ذلك، بيّن متكلمون عديدون ما تبذله بلدانهم من جهود لمكافحة الفساد وغسل الأموال والإرهاب. وذكر متكلمون عديدون أيضا قيام بلدانهم بالتصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، ومختلف الاتفاقيات الإقليمية الأخرى لمكافحة الفساد. وتقدم أحد الممثلين بوجهة نظر مفادها أن الفساد هو دوما ظاهرة سياسية. وأعرب آخرون عن اختلافهم مع وجهة النظر المذكورة، مشيرين إلى أن الفساد

موجود أيضا في القطاع الخاص. وأعرب بعض الممثلين عن شعورهم بأن إمكانية ممارسة الفساد مسألة تكمن في جوهر الطبيعة البشرية نفسها، ويفسر ذلك سبب حدوثها في جميع البلدان، وأنها قد وجدت طوال حقب التاريخ. وعبَّر الجميع عن اتفاقهم على أن مكافحة الفساد تمثل التزاما طويل الأمد يتطلب وجود إرادة سياسية مستدامة. وجرى الاتفاق أيضا على أن الفساد يقوِّض سيادة القانون، ويهدد الديمقراطية ويقف عائقا في وجه التنمية. وكان هناك توافق آراء أيضا بشأن ما ينطوي عليه تبادل الخبرات والدروس المستفادة من قيمة في خوض المعركة ضد الفساد، لا سيما بين صفوف البلدان ذات المستويات المتشابهة من التنمية. وشدد ممثلون عديدون على ضرورة وجود قوانين وجزاءات صارمة تشكل وسائل فعالة لردع الفساد، كما شُدد على أهمية البلاغات الصحفية المستقلة في كشف حالات الفساد، والمساعدة على ضمان إحالة المرتكبين إلى العدالة.

وأُثيرت النقاط الأخرى التالية:

- ولا يمكن مكافحة الفساد إلا في ظل نظام ديمقراطي لأن أفراد الشعب لا يتمتعون بصلاحية تنحية السياسيين الذين يمارسون الفساد من مناصبهم إلا في ظل نظام ديمقراطي. وفي المجتمع الديمقراطي، تشكل التعددية، والضوابط والموازين، والصحافة الحرة، الأسلحة الرئيسية في مجال مكافحة الفساد.

- وعلى غرار ما عليه الحال في عمليات بناء السلام الحقيقية، يتوقف النجاح في استئصال الفساد على قادة الأطراف الفاعلة المحلية.

- وبالمثل، يتعين على الأطراف الفاعلة المحلية أن تأخذ زمام القيادة في ضمان توفر الحكم السليم. ويتعين تحديد العناصر التي تشكل ''الحكم السليم''، مع مراعاة تاريخ وثقافة كل مجتمع على حدة، واحترام حق كل بلد في أن يسلك مساره الخاص نحو التنمية. ولا يمكن فرض الحكم السليم من الخارج.

- وثمة مسائل أخلاقية وسلوكية أساسية تكمن في الجهود المبذولة لمكافحة الفساد والجهود المبذولة لإقامة الحكم السليم، على حد سواء. ويؤمّل أن يتم فحص هذه المسائل في إطار الدورة الأولى لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.

- ومن الشروط الضرورية المسبَّقة لضمان التنفيذ الفعال لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد مشاركةُ الدول من جميع مناطق العالم في ذلك. وينبغي تشجيع جميع البلدان على التصديق على الاتفاقية في أقرب وقت ممكن.

- ويقتصر تأثير وضع نظم الجزاءات لمكافحة الفساد على معالجة أعراض المشكلة فقط. ولكن التحدي الحقيقي يكمنُ في القضاء على الأسباب الاقتصادية والاجتماعية، وغيرها من الأسباب، التي تُفضي إلى الفساد. ومن الضروري الاعتراف بأن الفساد ينطوي دوما على طرفين، الطرف المُفسَدةُ ذمته والطرف المُفسِد. ومن الضروري أن تستهدف مكافحة الفساد كلا الطرفين. وعلى سبيل المثال، من شأن إخضاع الشركات المتعددة الجنسيات التي تقدم الرشاوى إلى المسؤولين العامين للمقاضاة أن يبعث برسالة قوية إلى العناصر التي قد تسول لها نفسها ممارسة الفساد في المستقبل.

- ويتمثل أحد التدابير المهمة التي يمكن اتخاذها لمنع الفساد في ضمان توفير مرتبات أفضل للموظفين العامين. ومن شأن ذلك أن يجعلهم أقل عرضة لقبول الرشاوى وغيرها من أشكال الفساد.

- وبالإضافة إلى ما سبق، ينبغي على المانحين والمستثمرين الدوليين، من أجل تثبيط ممارسة الفساد، القيام بدور أكبر في مراقبة الطريقة التي تنفق بها البلدان المستفيدة أموالها، وفيما تنفقها.

- ويمكن للاحتكارات أن تكون شكلا من أشكال الفساد عندما يحدد المنتجون الأسعار بطريقة لا صلة لها بتكاليف الإنتاج. ومن الحالات التي تساق مثلا في هذا الصدد احتكارات النفط، ورفع أسعار النفط بشكل غير مبرر، علما بأن النفط هو سلعة حيوية لتنمية الشعوب ورفاهها.

- ويمثل التدريب والتثقيف من أجل تعزيز ثقافة تتسم بالأمانة والنزاهة عنصرين حاسمين في أية حملة تستهدف مكافحة الفساد. ويكتسي التثقيف الذي يستهدف الشباب أهمية خاصة في هذا الصدد.

الجلسة الرابعة: تعزيز البُعد البرلماني للأمم المتحدة

المحاورون: الأونروبل بيير فرناندو كاسيني، رئيس الاتحاد البرلماني الدولي؛ والأونروبل ثيو – بن غوريراب، رئيس الجمعية الوطنية لناميبيا

في هذه الجلسة، ناقش عضوا حلقة النقاش جوانب مختلفة من دور البرلمانات والبرلمانيين فيما يخص الأمم المتحدة. واستعرض السيد كاسيني تاريخ أوجه التفاعل بين الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة، الذي يعود إلى تاريخ تأسيس الأمم المتحدة. ولاحظ أنه قد ووظب على عقد جلسات برلمانية سنوية في مقر الأمم المتحدة لحوالي ٢٠ سنة،

غير أن السنوات العشر الأخيرة فقط هي التي صار فيها للاتحاد البرلماني الدولي دور استباقي حقيقي في إضفاء هيكلية على التفاعل البرلماني مع المنظمة، ومنحه محتوى ذا دلالة. واسترعى الانتباه إلى الإعلان الذي اعتُمد بمناسبة الذكرى الخمسين لتأسيس الأمم المتحدة، انظر الموقع: (http://www.ipu.org/un-e/un50.htm#role) الذي يقدم رؤية لدور البرلمانات في مجال التعاون الدولي. وقال إن تلك الرؤية تظل صالحة لوقتنا الحاضر. وأشار أيضا إلى منشور الاتحاد البرلماني الدولي المعنون البرلمانات والديمقراطية في القرن الحادي والعشرين: دليل الممارسات الحسنة، انظر الموقع: (http://www.ipu.org/PDF/publications/democracy_en.pdf) الذي يتناول الفصل السابع منه مشاركة البرلمانات في الشؤون الدولية، لا سيما الوظيفة الرقابية للبرلمانات. وذكّر بأن تعريف البُعد البرلماني للتعاون الدولي والعلاقات الدولية أُخضِع للمزيد من الصقل في المؤتمرين العالميين لرؤساء البرلمانات اللذين عُقدا في مقر الأمم المتحدة في نيويورك في عاميْ ٢٠٠٠ و ٢٠٠٥.

وقال، متحولا إلى الحديث عن الأدوار المحددة للاتحاد البرلماني الدولي، إن ذلك البرلمان، شأنه شأن الأمم المتحدة، هو أداة لتسهيل التعاون بين الحكومات. وأضاف أن الاتحاد البرلماني الدولي يمكن له المساعدة في تنشيط التفكير وتسهيل العمل. ويمكنه أن يساعد في تنظيم المساهمات البرلمانية المقدمة إلى الأمم المتحدة وفي توجيه مسارها. ويمكن للاتحاد أن يحشد جهود البرلمانات في تعاملها مع الأمم المتحدة ويقدم المساعدة إليها، كما يمكن له أن يرعى مصالحها ويساعد في إبقائها على دراية جيدة بما يجري في الأمم المتحدة لكي يتسنى لها أن تكون في وضع أفضل لاتخاذ إجراءات. ولا يمثل الاتحاد البرلماني الدولي بديلا للعمل الذي تقوم به البرلمانات، بيد أنه يشكل عنصرا في ذلك. وفي الختام، قال إنه حتى يتسنى تعزيز البُعد البرلماني للأمم المتحدة، ينظر الاتحاد في إمكانية إنشاء لجنة خاصة معنية بالعلاقات البرلمانية مع الأمم المتحدة، يتمثل الهدف منه في تشكيل هيئة من البرلمانيين من ذوي الخبرة في عمل الأمم المتحدة، الذين يمكن لهم القيام بمهمتيْ إبقاء أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي مطلعين على أنشطة الأمم المتحدة، وتقديم المساهمات في مراقبة هذه الأنشطة، وضمان توفُّر هذه المراقبة.

وأبرز السيد غوريراب التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي في طائفة من المجالات، من بينها السلم والأمن، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والقانون الدولي، وحقوق الإنسان، والديمقراطية، والمسائل الجنسانية. وشدد على أهمية الدور الرقابي للاتحاد ودوره في كفالة المساءلة والشفافية في أنشطة الأمم المتحدة، لكنه نبَّه إلى أنه ينبغي للاتحاد أن يتوخى الحيطة لضمان ألا يُنظر إليه بأنه مؤسسة منافسة للأمم المتحدة أو أن

وظائفه تزدوج مع عمل الأمم المتحدة. وأشار إلى أنه لزام على الاتحاد أن يمارس أنشطة الرقابة والمتابعة في المجال الدولي، على غرار ما تقوم به البرلمانات الأعضاء في بلدانها. وحث أيضا قيادة الاتحاد على أن تبذل الجهد من أجل إقناع الولايات المتحدة الأمريكية بأن تعود إلى عضوية الاتحاد.

> يبلغ عمر هذه المنظمة البرلمانية العالمية، الاتحاد البرلماني الدولي، ١١٧ سنة حاليا، ويشهد الاتحاد بعثا يجدد نشاط مهمته الحيوية، ومن دواعي سعادة الاتحاد أنه يتبنى حاليا القيام بحملة جديدة ومكرَّسة من أجل التنمية البشرية والأمن البشري وإقامة عالم مزدهر لصالح الجميع، لا سيما الفقراء والمستضعفون والمحتاجون.
>
> ثيو – بن غوريراب، رئيس الجمعية الوطنية لناميبيا

ودعا السيد كاسيني، مفتتحا النقاش، المشاركين إلى النظر في الأسئلة التالية: ما الذي يتوقعونه من الجلسات البرلمانية السنوية التي تعقد في الأمم المتحدة وكيف يمكن تحسينها؟ ما هي الجوانب الجديدة المحددة التي يودون إدخالها في عام ٢٠٠٧؟ ما هي الكيفية التي ينظرون بها إلى العلاقة بين الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة خلال خمس سنوات من الوقت الحاضر؟ هل ينبغي أن يُعقد مؤتمر آخر لرؤساء البرلمانات؟ وإذا كان الأمر كذلك، متى؟ وبالإضافة إلى ما سبق، طلب إلى الأعضاء تبادل الأمثلة بشأن الكيفية التي يعملون بها مع وزارات الخارجية والبعثات الدائمة لبلدان كل منهم من أجل تعزيز علاقات أوثق بين الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة.

وفي المناقشة التي تلت ذلك، أعرب المشاركون عن اتفاقهم على وجود فائدة مشتركة للتعاون بين الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة، ملاحظين أن البرلمانات هي التي تجعل من الممكن فعليا تحقيق العديد من المبادرات العالمية التي تنشأ داخل الأمم المتحدة. وأشير، على سبيل المثال، إلى أن الأهداف الإنمائية للألفية لا يمكن تحقيقها بدون تعاون البرلمانيين على المستوى الوطني. وإن البرلمانات هي التي تسّن التشريعات التي تجعل الصكوك الدولية التي تعتمدها الأمم المتحدة ملزمة ونافذة قانونا. وفي الوقت نفسه، يمكن للأمم المتحدة، بالتعاون مع الاتحاد، تقديم مساعدة قيّمة لتعزيز قدرات البرلمانات، لا سيما تلك العاملة في الديمقراطيات الوليدة، وفي البلدان الخارجة من الصراعات. وأُعرب عن التأييد لإنشاء لجنة تابعة للاتحاد البرلماني الدولي تعنى بالعلاقات البرلمانية مع الأمم المتحدة، ولإنشاء آلية دائمة للتشاور والتنسيق بين المنظمتين من خلال ترتيب إداري تكميلي،

كما اقترح الأمين العام في تقريره عن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى (A/61/256).

وتمخضت المناقشات عن الاستنتاجات التالية:

- وينبغي، في إطار العلاقة بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي، تعزيز الإقرار بمؤسسة البرلمان. وعلى سبيل المثال، يشير التقرير الصادر حديثا عن الأمين العام عن منع نشوب الصراعات (A/60/891)، إلى دور البرلمانات، لكنه لا يتضمن سوى إشارات قليلة جدا إلى البرلمانات باعتبارها مؤسسات، على الرغم من دورها الرئيسي في الحد من أوجه التوتر، وتعزيز الحوار من أجل تسوية المنازعات على المستوى الوطني.

- وينبغي للأمم المتحدة أن تسعى إلى إقامة تفاعل مباشر بدرجة أكبر مع البرلمانات والبرلمانيين. وينبغي، على سبيل المثال، تشجيع مسؤولي الأمم المتحدة على عقد اجتماعات مع اللجان البرلمانية المعنية بالشؤون الخارجية. وفي الوقت نفسه، ينبغي إشراك البرلمانيين في فرق عمل وبعثات الأمم المتحدة، كما ينبغي أن تُلتمس مساهماتهم في وضع سياسات الأمم المتحدة.

- وتمنح عملية الإصلاح التي تشهدها الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي على حد سواء فرصة خاصة للتفكير في الطريقة التي يمكن بها تعزيز التعاون بين هاتين المنظمتين، لا سيما في المجالات التي يشير إليها قرار الجمعية العامة ٦١/٦.

واختتمت الجلسة بعرض تقارير المقررين للجلسات المختلفة (يمكن الاطلاع على هذه التقارير في موقع اتحاد البرلمان الدولي على شبكة الإنترنت: http://www.ipu.org/splz-e/unga06/summary.pdf). وأعرب السيد كاسيني عن الارتياح لنتائج المداولات ودعا البرلمانات إلى أن تراقب عن كثب عمل الأمم المتحدة وأن تشارك مشاركة نشطة في تشكيل لجنة شاملة تابعة للاتحاد البرلماني الدولي تُعنى بشؤون الأمم المتحدة، وأن تساهم في التخطيط لعقد الجلسة البرلمانية في الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٧.